شبه اجماع لفترة ممتدة بين الاحزاب الاسرائيلية كافة، على الحيلولة دون قيام حزب أو مؤسسة ذات طبيعة عربية بحتة[١٥]. وحينما كانت السلطات تتنبّه الى وجود ثغرات قانونية، يمكن ان تنفذ منها تكوينات عربية معيّنة، فانها سرعان ما كانت تعمل على سدها، الامر الذي حدث مثلاً، عندما تأسّست «جماعة الارض» في نهاية عقد الخمسينات و«حركة الارض» في منتصف عقد الستينات.

وممّا تجدر الاشارة اليه، أنه في ظل عدم وجود دستور مدوّن في اسرائيل، فان الكنيست يملك صلاحية إصدار ما يشاء من قوانين، وأن هذه القوانين مقدّمة على ما سواها، وأن أية جهة، بما في ذلك المحكمة العليا، لا تملك حق إبطالها. ويعني ذلك، ببساطة، انه بالنسبة للقوانين التي قد تصدر عن الكنيست، وتتضمن انتهاكات للحقوق المدنية أو السياسية للعرب في اسرائيل، كانعدام مساواتهم بالمجتمع اليهودي، وإخضاعهم للكثير من الاجراءات الاستثنائية، وانعدام تطبيق العدالة بمكيال واحد داخل الدولة، ليست موضعاً للنقض من أية جهة. ومن الامثلة التي تنطوي على دلالة بهذا الخصوص، أنه حينما طرد بعض السكان العرب من الجزء الشرقي من مدينة القدس، بعد احتلاله العام ١٩٦٧، حدث ان تقدّم أحد المقيمين العرب المطرودين بطلب لشراء شقة سكنية في الحي اليهودي، المبني حديثاً في هذا الجزء، فأصطدم طلبه بالرفض. وقد أقرّت المحكمة العليا، بدورها، ذلك الرفض، ملاحظة ان «الطلب يتعلّق بحي يهودي، الامر الذي يعني ان اليهود وحدهم يملكون الشروط اللازمة للعيش فيه»[١٦].

في بداية وقوعهم تحت هذه الاوضاع، نظر الكثير من العرب في اسرائيل الى دولة اسرائيل، نظرتهم الى الحكام الاجانب الذين سبق وان حكموا البلاد، معتبرين ان الواقع الجديد، على قسوته، مؤقت، وأنه لا بدّ من التكيّف معه. وكان هؤلاء افتقدوا، في السنوات الاولى، للاطار القيادي القادر على التعامل مع هذه المستجدات، بحيث لم يكن بقي في الميدان سوى قيادات من الحزب الشيوعي[١٧]. ومع ذلك يبدو أن بعضهم، حاول أن يجرب حظه مع السلطة الجديدة، بالعمل على إقامة حزب عربي خالص، لكن انعدام التجربة السياسية والمراقبة الشديدة والوسائل الحاسمة التي اتخذتها السلطات ضد الذين عملوا في هذا الاتجاه، قضت على تلك المحاولات بالفشل[١٨].

وهكذا، فان الفئات التي أرادت القيام بنشاط سياسي معيّن أو التعبير عن آرائها، لم تجد أمامها سوى سبيل الانضمام الى الحزب الشيوعي، أو التعاون معه، أو مع أحزاب أخرى صهيونية، بحسب الاوضاع. أمّا النشاط العربي «المستقل»، فقد تميّز، طوال السنوات العشر الاولى من حياة الدولة الصهيونية التي اتسمت بوطأة الحكم العسكري، بعقد الاجتماعات ومؤتمرات الاحتجاج على هذا الاجراء أو ذاك، من الاجراءات التي تمسّ العرب من حين الى آخر. لكن تلك النشاطات، كانت تجرى تحت رقابة دقيقة من جانب السلطات، حتى ان الحكام العسكريين، أصدروا أوامر إقامة جبرية بحق ٤٠ شخصية من الذين دعوا للمؤتمر الذي أُعلن فيه عن قيام «الجبهة العربية» في السادس من تموز (يوليو) ١٩٥٨[١٩]. كما ان تلك الجبهة اضطرت الى تغيير اسمها الى «الجبهة الشعبية»، لأن السلطات «لم تكن لتتحمل قيام جسم له طبيعة عربية قومية»[٢٠]. ويعنينا، في هذا المقام، الاشارة الى برنامج الجبهة، الذي يبيّن طبيعة الفكر الذي وقف خلفها؛ فقد تعهّدت الجبهة بالعمل على إلغاء الحكم العسكري، ووقف مصادرة الاراضي العربية، وإرجاع الاراضي المصادرة الى أصحابها، والغاء التمييز العنصري بين المواطنين، واستعمال اللغة العربية في جميع الدوائر الرسمية، والعمل على عودة اللاجئين العرب الى ديارهم[٢١]. بذلك، تكون الجبهة أفصحت عن الاهتمام بتحسين شروط حياة العرب في دولة اسرائيل، وأخذت في الاعتبار أحد أهم أبعاد القضية الفلسطينية وهو «حق